على خدمات مكاتب العمل الهستدروتية؛ وحتى ان الخدمات الصحية بقيت مغلقة في وجوههم رسمياً.

استمر هذا الوضع حتى العام ١٩٥٤، عندما منح العمّال العرب جميع الحقوق، ما عدا حق التصويت لمؤسسات الهستدروت، بدعوى انهم لا يملكون التجارب والمهارات الكافية، خاصة في الشؤون السياسية[١٠]. فقط في العام ١٩٥٩ قرّرت الهستدروت قبول العمّال العرب فيها بعضوية كاملة، بما فيه حق التصويت، وكانت المرة الاولى التي اشتركوا فيها بالانتخابات العام ١٩٦٥. وفي العام ١٩٦٦، تقرّر تغيير اسم الهستدروت من «الهستدروت العامة للعمّال العبريين في أرض ـ اسرائيل» الى «الهستدروت العامة للعمّال في أرض ـ اسرائيل». كذلك، أُعلن، في العام عينه، عن اقامة أول مجلس عمّال للعمّال العرب في مدينة الناصرة، وتبعتها اقامة مجلس عمّال الطيبة، ومجلس عمّال شفاعمرو[١١].

٣ ـ سياسة العزل والدمج: كان من المفروض ان تؤدي الخطوات التي أسلفنا ذكرها في البند السابق الى دمج العرب في الهستدروت، كأعضاء متساوي الحقوق والواجبات. ولكن الحقائق كانت مغايرة لهذا الافتراض. فقد استمر فصل العرب عن اليهود بواسطة اقامة الدائرة العربية في الهستدروت. وهذا الاسلوب هو الاسلوب عينه الذي تتّبعه الحكومة في ادارة شؤون العرب، بواسطة دائرة عربية يديرها موظف يهودي متوسط المستوى، أو أقل من ذلك. وقامت هذه الدائرة بالأدوار المنوطة بمجالس العمّال في القطاع اليهودي؛ وكذلك استعملت كبديل من تمثيل العرب في المؤسسات التنفيذية القطرية، التي بقيت خالية من أي مندوب عربي حتى أواخر سنوات السبعين.

كان هذا العزل مناقضاً للسياسة المعلنة من جانب الهستدروت حول اهتمامها بدمج العرب في جميع مؤسساتها[١٢]. وهي السياسة عينها التي يتبعها حزب «العمل» الاسرائيلي المسيطر على الهستدروت منذ اقامتها: «دمج الوسط العربي في حياة الدولة في المجال السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي»[١٣].

استمرت الدائرة العربية في الوجود حتى الغائها في نهاية العام ١٩٨٠، حيث أُقيمت «دائرة دمج العامل العربي»؛ ولكنها، في الواقع، كانت الدائرة ذاتها بالطاقم ذاته والسياسة ذاتها، مع تغيير الاسم فقط. الى جانب «دائرة الدمج»، أُقيمت، في العام عينه، دائرة جديدة، هي «دائرة لجان العمّال العرب»، التابعة لشعبة التنظيم. والحقيقة، ان اقامة «دائرة الدمج»، أو دوائر أخرى، ما هي الّا دليل على سياسة عزل العرب عن اليهود في الهستدروت، خصوصاً انه بعد كل «الجهود» التي بذلتها لم تكتمل عملية «الدمج»، بسبب رفض قيادة الهستدروت معاملة اعضائها العرب على قدم المساواة مع الأعضاء اليهود. فالعرب «ملحقون» بمجالس عمّالية يشكّلون فيها أقلية؛ والمجالس القائمة شبه مشلولة؛ وتمثيل العرب في المؤسسات التنفيذية ضئيل جداً بالنسبة الى وزنهم الحقيقي؛ وفي معظم المؤسسات لا يوجد تمثيل على الاطلاق.

تعتبر سياسة عزل العرب عن الأكثرية اليهودية في الدولة اسلوباً للتمييز ضدهم في مستوى الخدمات التي تقدّمها الهستدروت. وبذلك تشكّل الهستدروت أداة هامّة جداً من أدوات التمييز المتّبع ضد العرب في اسرائيل. فالهستدروت بقيت أداة رئيسة لتقديم الخدمات الضرورية في القطاع العربي[١٤]، على الرغم من ان جزءاً كبيراً من مهامها، في هذا المجال، تمّ تحويله الى أجهزة الدولة بعد قيامها، الأمر الذي أدّى الى تحويل مركز الثقل فيها من الاهتمام بالمصالح العامة الى الاهتمام بالتنظيم المهني والتركيز على مصلحة العامل كفرد[١٥].